SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

في اليوم العالمي للاجئين

ما لا يقل عن **4714** حالة اعتقال تعسفي لعائدين من اللاجئين والنازحين على يد قوات النظام السوري

مقتل ما لا يقل عن **367** مدنياً
بينهم 56 طفلاً و34 سيدة و43 شخصاً
تحت التعذيب في سوريا خلال عام 2024

4714

حالة اعتقال تعسفي لعائدين من اللاجئين والنازحين

الخميس 20 حزيران 2024

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

R240613

المحتوى:

أولاً: مقتل ما لا يقل عن 367 مدنياً بينهم 56 طفلاً و34 سيدة و43 شخصاً تحت التعذيب واعتقال 828 شخصاً في سوريا خلال عام 2024 1

ثانياً: ما لا يقل عن 4714 حالة اعتقال تعسفي لعائدين من اللاجئين والنازحين على يد قوات النظام السوري حتى حزيران 2024 2

ثالثاً: اعتقال 168 لاجئاً ممن أعيدوا قسرياً من لبنان منذ مطلع نيسان 2023 4

رابعاً: استنتاجات وتوصيات 5

أولاً: مقتل ما لا يقل عن 367 مدنياً بينهم 56 طفلاً و34 سيدة و43 شخصاً تحت التعذيب واعتقال 828 شخصاً في سوريا خلال عام 2024:

يصادف 20/ حزيران من كل عام، اليوم العالمي للاجئين، وتصدر الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في كل عام بمناسبة هذا اليوم تذكيراً تحدِّث فيه بعض إحصائيات الانتهاكات التي تعرض لها لاجئون عادوا قسرياً أو طوعياً إلى سوريا، كما تذكِّر فيه بحصيلة الانتهاكات التي ما زالت تمارس في سوريا؛ والتي كانت هي السبب الرئيس وراء هروب ملايين السوريين من بلدهم، ويشكِّل اللاجئون السوريون قرابة 6.7 مليون شخص وقد أصبحوا النسبة الأضخم من عدد اللاجئين في العالم[1] .

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن **367 مدنياً**، بينهم 56 طفلاً و34 سيدة على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ كانون الثاني/ 2024 حتى حزيران/، يتوزعون على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري** (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية): 53 مدنياً، بينهم 8 أطفال، و4 سيدات.
- **القوات الروسية:** 5 مدنيين، بينهم 3 أطفال، و1 سيدة.
- **تنظيم داعش:** 4 مدنيين، بينهم 1 طفل.
- **هيئة تحرير الشام:** 16 مدنياً، بينهم1 طفل و1 سيدة.
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة /الجيش الوطني:** 10 مدنيين بينهم 1 طفل.
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 33 مدنياً، بينهم 8 أطفال.
- **جهات أخرى:** 246 مدنياً، بينهم 34 طفلاً، و28 سيدة.

كما وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن **43 شخصاً**، بينهم 1 طفل، داخل مراكز الاحتجاز التابعة لأطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، وذلك منذ كانون الثاني/ 2024 حتى حزيران/ 2024، ويتوزعون على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 22 شخصاً
- **هيئة تحرير الشام:** 13 شخصاً
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة /الجيش الوطني:** 4 أشخاص
- **قوات سوريا الديمقراطية: 4** أشخاص، بينهم 1 طفل.

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن **828 شخصاً**، بينهم 44 طفلاً و17 سيدة، لايزالون قيد الاعتقال/ الاحتجاز أو الاختفاء القسري، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا وذلك منذ كانون الثاني/ 2024 حتى حزيران/ 2024، ويتوزعون على النحو التالي:

1. المفوضية العليا للاجئين، اتجاهات منتصف العام 2023، https://www.unhcr.org/mid-year-trends

- **قوات النظام السوري:** 398 شخصاً، بينهم 5 أطفال و6 سيدات.
- **هيئة تحرير الشام:** 59 شخصاً
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة /الجيش الوطني:** 140 شخصاً، بينهم 1 طفل و6 سيدات.
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 231 شخصاً، بينهم 38 طفلاً و5 سيدات.

إنَّ هذه الانتهاكات الفظيعة هي السبب الرئيس وراء عدم عودة اللاجئين، بل وتوليد مزيدٍ من اللاجئين، وبسبب هذه الانتهاكات التي تهدد جوهر حقوق وكرامة الإنسان، وعدم وجود أي أفق لإيقافها أو محاسبة المتورطين فيها، يحاول المئات من السوريين الفرار من أرضهم، وبيع ممتلكاتهم، وطلب اللجوء حول العالم. وفي نيسان/ 2024، أكدت وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA) أنَّ سوريا، بمختلف مناطقها لا تزال غير آمنة لعودة اللاجئين، مشيرة إلى استمرار مستويات عالية وعشوائية من العنف في كافة أنحاء سوريا.

نزوح أهالٍ من قرى جبل الزاوية في ريف إدلب الجنوبي، إثر القصف المكثّف لقوات النظام السوري، باتجاه مناطق أكثر أمناً في ريف إدلب الشمالي، في 4/ أيلول/ 2023

وبسبب تدهور أوضاع اللاجئين في دول الجوار وخصوصاً لبنان، وتركيا، رصدنا استمرار رحلات اللجوء غير النظامية التي يقوم بها اللاجئون في محاولة منهم للعبور إلى دول الاتحاد الأوروبي عبر البر من تركيا، أو عبر البحر المتوسط سواء من تركيا أو لبنان أو دول المغرب العربي، والمحفوفة بالمخاطر[2] .

ثانياً: ما لا يقل عن 4714 حالة اعتقال تعسفي لعائدين من اللاجئين والنازحين على يد قوات النظام السوري حتى حزيران 2024:

إنَّ مهمة تقييم الأوضاع في سوريا هي من وظيفة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة التحقيق الدولية، والمنظمات الحقوقية الدولية، والمنظمات المحلية المختصة والفاعلة بتوثيق الانتهاكات في سوريا، مثل هيومن رايتس ووتش، والعفو الدولية، والشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، وقد أكَّد جميع هؤلاء أنَّ سوريا بلد غير آمن.

2. وقد جاء في تقرير أصدره المكتب الألماني الاتحادي للهجرة واللاجئين (BAMF) مطلع العام 2023 إنّ معظم طالبي اللجوء في عام 2022 كانوا من سوريا وأفغانستان، حيث قدَّم 70976 مواطناً سورياً طلب لجوء أولي في عام 2022، أيّ ما يمثل زيادة بنسبة 29.3 % مقارنةً بالعام الأسبق. ونشرت هيئة الإحصاء الهولندية في 31/ كانون الثاني/ 2023 تقريراً قالت فيه إنَّ عدد طالبي اللجوء في هولندا في عام 2022 ارتفع بنسبة 44 % عن العام الأسبق، وأضاف أنَّ طالبي اللجوء السوريين يشكلون أكبر مجموعة بين جنسيات طالبي اللجوء في البلاد، حيث إنَّهم يشكلون ثلث عدد طالبي اللجوء الإجمالي، بعدد وصل إلى 12640 من مجموع 35535 طالب لجوء، وهذا يشكّل زيادة بمقدار النصف تقريباً عن العام الأسبق. وفي 22/ شباط/ 2023 قالت وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء، إنَّ دول الاتحاد الأوروبي تلقت 966 ألف طلب للجوء في عام 2022، بزيادة 50 % عن عام 2021، وهو أعلى رقم منذ عام 2016، وأضافت الوكالة بأنَّ السوريين شكلوا أكبر المجموعات المتقدمة بطلبات اللجوء في دول الاتحاد الأوروبي، حيث أظهرت البيانات إنَّ 132 ألف سوري تقدَّم بطلب لجوء في 2022.

وقد أثبتنا في الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في عشرات التقارير، تعرض اللاجئين العائدين إلى أنماط الانتهاكات نفسها التي يعاني منها السكان المقيمين في سوريا، والسبب الأساسي هو غياب القانون، وهيمنة القمع والاستبداد، وتمركز السلطات، ولن يكون هناك عودة حرة وكريمة للاجئين دون تحقيق انتقال سياسي نحو نظام ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان.

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان منذ مطلع عام 2014 حتى حزيران/ 2024 ما لا يقل عن **4714 حالة** اعتقال لعائدين من اللاجئين والنازحين، على يد قوات النظام السوري، أفرج عن 2402، وبقيت 2312 حالة اعتقال، تحوَّل 1521 منهم إلى مختفين قسرياً. وتوزعوا على النحو التالي:

- **3532 حالة اعتقال بينها 251 طفلاً و214 سيدة (أنثى بالغة)**، للاجئين عادوا من دول اللجوء أو الإقامة إلى مناطق إقامتهم في سوريا، أفرج النظام السوري عن 2149 حالة وبقيت 1383 حالة اعتقال، تحوَّل 969 منهم إلى حالة اختفاء قسري.

- **168 شخصاً من اللاجئين الذين أعيدوا قسرياً من لبنان** من بينهم 6 أطفال، و9 سيدات، معظمهم اعتقلوا من قبل مفرزة الأمن العسكري التابعة لقوات النظام السوري في منطقة المصنع الحدودية، وذلك منذ نيسان/ 2023 حتى حزيران/ 2024.

- **1014 حالة اعتقال لنازحين** عادوا من مناطق النزوح والتشريد القسري إلى مناطق يسيطر عليها النظام السوري، بينهم 22 طفلاً، و19 سيدة، أفرج النظام السوري عن 253 حالة وبقيت 761 حالة، تحوَّل منهم 549 إلى مختفين قسرياً.

كما سجلنا مقتل **39 شخصاً** قضوا بسبب التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري، 31 منهم ممن عادوا من دول اللجوء، و8 من النازحين العائدين، كان 6 منهم ممن تشردوا قسرياً عن مناطقهم باتجاه الشمال السوري بموجب اتفاقات التشريد القسري، التي تم إبرامها مع النظام السوري.

كما سجلنا ما لا يقل عن **93 حالة عنف جنسي** تعرَّض لها اللاجئون العائدون في المدة ذاتها.

إنَّ عمليات ترحيل اللاجئين، وممارسات الإعادة القسرية بحقِّ اللاجئين السوريين تشكِّل انتهاكاً للقانون العرفي، وتتحمل الحكومات التي تقوم بذلك المسؤولية القانونية لما يتعرض له المعادون قسرياً من تعذيب وقتل وإخفاء قسري وغير ذلك من الانتهاكات على يد النظام السوري، إلى جانب مسؤولية النظام السوري المباشرة عن هذه الانتهاكات.

ثالثاً: اعتقال 168 لاجئاً ممن أعيدوا قسرياً من لبنان منذ مطلع نيسان 2023:

إنَّ إعادة بعض الدول العلاقات مع النظام السوري، بما في ذلك إيقاف تجميد مقعده في الجامعة العربية[3] لا يعني أنَّ سوريا أصبحت بلداً آمناً لعودة اللاجئين؛ لأنَّه ما زال يمارس جرائم ضد الإنسانية. وتبدي الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان تخوفاً جدياً من أن تؤدي عملية إعادة العلاقات مع النظام السوري إلى إجبار اللاجئين السوريين على العودة، فقد سجلنا إعادةً قسريةً لمئات اللاجئين الذين تم احتجازهم في لبنان وأُعيدوا قسرياً، وذلك منذ مطلع نيسان/ 2023، وقد سجلنا اعتقال **168 شخصاً** منهم بينهم 6 أطفال، و9 سيدات، معظمهم قامت مفرزة الأمن العسكري التابعة لقوات النظام السوري باعتقالهم في منطقة المصنع الحدودية.

ومنذ أيار/ 2024، تمّ تنفيذ عشرات الاقتحامات والاعتقالات في مختلف أنحاء لبنان، وفي الوقت ذاته أعلنت الحكومة اللبنانية استئناف برنامج قوافل العودة إلى سوريا. كما أُغلق عددٌ من محال السوريين، مع ورود تقارير عديدة عن إلغاء عددٍ من الإقامات. ومن الجدير بالذكر أنَّ ما لا يقلّ عن 83 % من اللاجئين السوريين لا يستطيعون تحصيل إذن إقامةٍ قانوني، ويُضاف إلى ذلك أنّ الحكومة اللبنانية تعتبر أنَّ وجود أي سوري دخل لبنان بطريقةٍ غير نظامية بعد نيسان/ 2019 وجوداً غير قانوني. وفي ظروفٍ كهذه، فإنّ مئات آلاف السوريين يواجهون خطر الترحيل القسري الْمحدِق إلى سوريا خصوصاً بعد سنّ هذه التدابير الجديدة.

---

3. في 18/ أيار/ 2023 بدأت أعمال القمة العربية الثانية والثلاثين على مستوى القادة في مدينة جدة السعودية، على مدار يومين، التي شهدت حضور وفد عن سوريا لأول مرة منذ قرابة عشر سنوات، برئاسة بشار الأسد رئيس النظام السوري الذي تلقى دعوة رسمية من الملك السعودي في 10/ أيار/ 2023. صدر في ختامها بيان حمل اسم "إعلان جدة". وفي اليوم ذاته أصدرت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بياناً بعنوان "*إعادة النظام السوري إلى الجامعة العربية لا يعني أنَّ سوريا أصبحت بلداً آمناً لعودة اللاجئين لأنَّ النظام ما زال يمارس جرائم ضد الإنسانية*"، وأكدت فيه أنَّ النظام السوري لم يقدم أية بادرة حسن نية وما زال يعتقل قرابة 136 ألف مواطن سوري، وأبدت تخوفاً جدياً من أن تؤدي عملية إعادة العلاقات مع النظام السوري إلى إجبار اللاجئين السوريين على العودة.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- إنَّ طلب اللجوء هو حقٌّ للسوريين، ويجب على كافة دول العالم التي لجؤوا إليها إعطاءهم هذا الحق، وقد وصلت كثير من الانتهاكات التي مارسها النظام السوري بحقِّ الشعب السوري إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب، ومارست بقية أطراف النزاع انتهاكات متعددةً بحقِّ الشعب السوري وصل بعضها إلى مستوى جرائم حرب.
- لن يعود اللاجئ السوري ما دامت انتهاكات السلطات السورية مستمرةً، ونحن على يقين أنَّ هذه الانتهاكات لن تتوقف مع بقاء الأجهزة الأمنية المستمرة بالنهج ذاته منذ عام 2011، ولهذا فإنَّ إعادة العلاقات مع النظام السوري، تسببت في فقدان الأمل من تحقيق انتقال سياسي ديمقراطي، مما أدى إلى سعي عشرات آلاف السوريين نحو اللجوء.

التَّوصيات:

- على حكومات الدول التي لديها لاجئون سوريون، وبشكل خاص دول الجوار التي تحتوي الأعداد الأكبر منهم، التوقف عن تهديدهم المستمر بالترحيل إلى سوريا، لأنَّ ذلك يشكِّل مصدر قلق نفسي وتهديد للاستقرار المادي، وتعطيل لعمليات الدمج المجتمعي التي يقومون بها.
- على مختلف دول العالم تحمل مسؤولياتها تجاه كارثة اللاجئين واستقبال أكبر عدد منهم، والتوقف عن إغراق دول الطوق باللاجئين، مع التراجع المستمر في دفع التعهدات المالية، وعلى الدول الديمقراطية الاستمرار في استقبال اللاجئين من دول الطوق ورفع مستوى الدعم المالي المقدَّم لها.
- على المجتمع الدولي، ومجلس الأمن، العمل على انتقال سياسي وفق قرار مجلس الأمن 2254 مما يؤسس لخلق بيئة قانونية تحترم حقوق الإنسان والقانون الدولي، وعندما يشعر اللاجئ السوري بالأمن، عندها فقط سوف يعود بشكلٍ طوعي إلى وطنه وبيته.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org